

9 November 2006
Arabic
Original: English

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة السادسة عشرة

فيينا، 23-27 نيسان/أبريل 2007

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة
والعدالة الجنائية والأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة
الثامن عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

تنفيذ إعلان بانكوك بشأن أوجه التآزر والاستجابات: التحالفات الاستراتيجية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

قائمة مرجعية للإبلاغ أعدتها حكومة تايلند

يتألف إعلان بانكوك بشأن أوجه التآزر والاستجابات: التحالفات الاستراتيجية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية⁽¹⁾ من 35 فقرة يتضمّن كل منها عددا من النقاط الهامة التي تتعلق بتايلند مباشرة. ويرد في الجدول أدناه ملخص عن التقدّم المحرز في التنفيذ، من خلال قائمة مرجعية أعدتها حكومة تايلند كإطار للإبلاغ ينطلق من المجالات الرئيسية لإعلان بانكوك وأهدافه المحدّدة.

* E/CN.15/2007/1

(1) قرار الجمعية العامة 177/60، المرفق.

المجال	الهدف	الوضع الراهن والتقدم المحرز في العمل
1- التحسّن في تدابير منع الجريمة والإرهاب	1-1- التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب	المشاركة في اتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها، (وزارة الشؤون الخارجية)
		إنجاز البحوث المتعلقة بوضع قوانين لمنع الجريمة المنظمة عبر الوطنية وقمعها، شباط/فبراير 2006 (مكتب المدعي العام)
		توقيع الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، 14 أيلول/سبتمبر 2005
		صوغ قانون قمع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومنعها (قيد الإجراءات التشريعية حالياً)
		تعديل القانون الجنائي فيما يتعلق بالتصديق على جميع اتفاقيات مكافحة الإرهاب أو الانضمام إليها وتنفيذ أحكامها
		التحضير للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة مكافحة الفساد بتعيين لجنة لدراسة تفاصيل التصديق (مكتب المدعي العام)
2-1- توفير المساعدة التقنية للبلدان النامية		التحضير لإقامة برامج للتدريب على تبادل المعلومات بشأن التجارب بين بلدان متجاورة في المنطقة، مثل البرنامج التدريبي على الإلمام بقوانين غسل الأموال (مكتب مكافحة غسل الأموال)
		زيارة دراسية لليابان والهند بشأن إنفاذ قوانين مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية (مكتب المدعي العام)

المجال	الهدف	الوضع الراهن والتقدم المحرز في العمل
		برنامج تدريبي على المعارف المتعلقة برصد سوق رأس المال وفقا لطلبات مقدّمة من منظمات مسؤولة عن رصد الأوراق المالية وبورصات الأوراق المالية في بلدان مختلفة (لجنة الأوراق المالية)
		زيارة دراسية لوفد من وزارة العدل في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى وزارة التنمية الاجتماعية والأمن البشري وإدارة رعاية الأحداث وحمائهم، 4-6 نيسان/أبريل 2005، حول موضوع التنمية الاجتماعية للأطفال والأحداث (شعبة الشؤون الخارجية، مكتب الأمين الدائم لوزارة العدل)
		التحضير لإقامة برنامج للتدريب على الإلمام بقوانين غسل الأموال، لصالح جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، 24-26 نيسان/أبريل 2006 (مكتب مكافحة غسل الأموال)
		توفير دعم تقني للبلدان النامية بتنمية مهارات العاملين في أربع من المناطق الشمالية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (وزارة العمل)
1-3- جمع المعلومات عن الجريمة والإرهاب وعن التدابير الفعّالة المتخذة لمكافحتها وتقاسم تلك المعلومات		توقيع الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي لسنة 2005، في 14 أيلول/سبتمبر 2005. التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و6 صكوك من أصل 13 صكا عالميا لها صلة بمنع الإرهاب الدولي وقمعه (مكتب المدعي العام)
		إنشاء موقع على الإنترنت لتمكين الجمهور من الحصول على معلومات بشأن إجراءات القضايا (مكتب المدعي العام)
		تعديل قانون الأوراق المالية لسنة 1992 بإضافة أحكام تعزّز سلطة لجنة الأوراق المالية من أجل مساعدة منظمات البلدان الأخرى (لجنة الأوراق

المجال	الهدف	الوضع الراهن والتقدم المحرز في العمل
		(المالية)
		توقيع مذكرة مع إدارة التحقيقات الخاصة في وزارة العدل، يوم 6 حزيران/يونيه 2005، هدفها التعاون على منع الجرائم غير الاعتيادية وقمعها ومنع غسل الأموال وقمعه، ومحاربة الدعم المالي المقدم للإرهاب (لجنة الأوراق المالية)
		جمع معلومات عن الجريمة والإرهاب وتقاسمها مع الشرطة الملكية التايلندية، ووكالة الاستخبارات الوطنية، وسائر المنظمات ذات الصلة (وزارة الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات)
		التعاون بين الأجهزة الأمنية في تايلند وبلدان أخرى (وكالة الاستخبارات الوطنية)
		المشاركة في لجنة فرعية تابعة لمجلس الأمن الوطني، معنية بمنع الجريمة المنظمة عبر الوطنية وإيجاد الحلول اللازمة لمكافحتها، (مصرف تايلند المركزي)
	4-1- تدعيم سيادة القانون والإدارة الرشيدة والإدارة السليمة للشؤون العمومية والممتلكات العمومية على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي	تنفيذ سياسة للرصد والإدارة السليمة، مثل المشاركة في اللجنة الفرعية المعنية بتحسين إدارة المصارف التجارية وشركات التمويل وشركات التأمين، التابعة للجنة الوطنية المعنية بإدارة الشركات (مكتب مكافحة غسل الأموال ولجنة الأوراق المالية)
		تقديم الدعم لمشاريع تدريبية خاصة برابطة معهد المديرين التايلنديين، لتنمية معارف مديري الشركات ومهاراتهم في استخدام الأساليب الإدارية المناسبة (لجنة الأوراق المالية)
		تنفيذ السياسة الداعية إلى أن يعمل المدعون العامون

المجال	الهدف	الوضع الراهن والتقدم المحرز في العمل
		بطريقة فعّالة مع تيسير الخدمات المقدّمة للجمهور (مكتب المدعي العام)
		تقديم الدعم لمشاريع تدريبية لصالح جميع موظفي الحكومة المسؤولين بشأن الممارسات اللازم اتباعها تحقيقا للحكم الرشيد والإدارة السليمة (مكتب لجنة الخدمة المدنية)
		المشاركة في إعداد التقارير المتعلقة بمشروع مراعاة المعايير والقواعد التابع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ وتوقيع مذكرة مع إدارة التحقيقات الخاصة، في 29 تموز/يوليه 2005 للتعاون معها على منع الجرائم الخاصة وقمعها (بنك تايلند)
	1-5- إنشاء مؤسسات منصفة وكفؤة للعدالة الجنائية وصونها	تعيين لجنة معنية برصد تنفيذ الأساليب المفضية إلى إجراءات جنائية فعّالة (مكتب المدعي العام)
		سن سياسات واتباع ممارسات يلتزم بها المدّعون العامون التزاما صارما (مكتب المدعي العام)
	1-6- معاملة جميع المحتجزين في انتظار المحاكمة وفي المرافق الإصلاحية معاملة إنسانية	عدد المقاطعات التي أنشئت بها مرافق جديدة خاصة بالأحداث بلغ 12 مقاطعة بحلول 9 كانون الثاني/يناير 2006، ويعتزم إنشاء 12 مرفقا آخر في آب/أغسطس 2006 من أجل إكمال إنشاء 76 مرفقا في 76 مقاطعة (إدارة رعاية الأحداث وحمايتهم في وزارة العدل)
		التخطيط لإنشاء 3 مرافق لاحتجاز الأحداث قبل محاكمتهم في مقاطعات خونكين وسونغخلا ورايونغ في عام 2007 ومرفق واحد في مقاطعة سورات - ثاني في عام 2008 (إدارة رعاية الأحداث وحمايتهم)
		صوغ خطة لتوحيد مواصفات مرافق السجون وتنظيم حلقة عمل لوضع مؤشرات لمعايير قياسية

المجال	الهدف	الوضع الراهن والتقدم المحرز في العمل
		<p>للسجون (إدارة الإصلاحات في وزارة العدل)</p> <p>تعيين لجنة للنظر في التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية (إدارة الحقوق وحماية الحريات في وزارة العدل)</p> <p>إيلاء الاعتبار الواجب لمشروع قانوني إقامة العدل في القضايا التي تخص الأطفال والأحداث، وقانون إنشاء محكمة الأسرة والأحداث وإجراءات النظر في القضايا المعروضة عليها (مكتب مجلس الدولة)</p>
	7-1- دور المجتمع المدني والهيئات العاملة خارج نطاق القطاع العام في مكافحة الجريمة والإرهاب	<p>الأخذ بتدابير مختلفة لتعزيز المشاركة، مثل المشروع الرامي إلى إجراء دراسات قانونية لتعديل حكم "حماية المبلغين" في قانون الأوراق المالية لسنة 1992</p>
		<p>إعداد برامج علاجية لمرتكبي جرائم المخدرات، بالتعاون مع معابد بودية (إدارة مراقبة السلوك في وزارة العدل)</p>
		<p>الترويج لحملة "لا تقودوا السيارات وأنتم سكارى" مع أجهزة حكومية أخرى أثناء احتفالات رأس السنة وعيد سونغكران (إدارة مراقبة السلوك في وزارة العدل)</p>
		<p>استهلال مشروع ضباط مراقبة السلوك المتطوعين الذي يضم الآن 181 10 عضوا (إدارة مراقبة السلوك في وزارة العدل)</p>
		<p>توسيع نطاق مشروع إصلاح المجرمين من خلال الشبكات المجتمعية ليشمل 49 منطقة مختلفة (إدارة مراقبة السلوك في وزارة العدل)</p>

المجال	الهدف	الوضع الراهن والتقدم المحرز في العمل
		استهلال مشروع للنهوض بالعدالة في المقاطعات الثلاث الواقعة في أقصى الجنوب
		تنظيم مشروع نموذجي لمعالجة مشكلة المخدرات باستخدام قوة شبكات العدالة المجتمعية وفقا لمفهوم العدالة المجتمعية (إدارة مراقبة السلوك في وزارة العدل)
		استهلال مشروع إقامة مراكز لإعادة التأهيل في خمسة مواقع
		الترويج لحملات التآزر لمكافحة انتشار المستنشقات المؤذية إلى الإدمان (إدارة مراقبة السلوك في وزارة العدل)
		تعيين أشخاص في لجنة لمنع جرائم الأحداث (إدارة رعاية الأحداث وحمائهم في وزارة العدل)
		تنظيم تدريب للأشخاص بشأن مسألة حقوق الأحداث وعدالة الأحداث وإسداء المشورة للأسر (إدارة مراقبة السلوك في وزارة العدل)
		التخطيط لإنشاء فريق من المتحدثين على مستوى المجتمع المحلي خلال عام 2006 لترويج مفهوم حقوق الأحداث والقدرات الإيجابية لدى الأحداث الجانحين (إدارة رعاية الأحداث وحمائهم في وزارة العدل)
		تعزيز المعارف القانونية لدى الجمهور (مكتب المدعي العام)

المجال	الهدف	الوضع الراهن والتقدم المحرز في العمل
	8-1- وضع معايير محلية بشأن الجريمة وتسليم المجرمين والتعاون الدولي في هذا المضمار	إبرام ست معاهدات ثنائية بشأن المساعدة المتبادلة في مجال العدالة الجنائية (تُضاف على المعاهدات الثماني السابقة)؛ ودخول المعاهدة المبرمة مع بيرو حيز النفاذ؛ وهناك خمس دول أخرى ما زال يجري تجهيز معاهدات ثنائية معها، وهي أستراليا وأوكرانيا وبلجيكا وبولندا وسري لانكا (مكتب المدعي العام بالتعاون مع الوكالات ذات الصلة) تنفيذ مشاريع تتعلق بمنع غسل الأموال وقمعه ومكافحة تمويل الإرهاب، علاوة على مشروع يتعلق بمذكرة للتعاون على منع الجرائم الخاصة وقمعه (لجنة الأوراق المالية) تنقيح الحكم المتعلق بسلطة مساعدة الوكالات الأجنبية، من قانون الأوراق المالية لسنة 1992 (لجنة الأوراق المالية) النظر في مشروع قانون تسليم المجرمين (مكتب مجلس الدولة)
	9-1- تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد بيئة مناسبة لمكافحة الجريمة وتعزيز النمو والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والبطالة من خلال تنفيذ استراتيجيات وسياسات إنمائية تتسم بالفعالية بالتوازن	توقيع معاهدة المساعدة المتبادلة بين الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا واتفاق سيول- ميلبورن بشأن مكافحة البريد الإلكتروني المتطوّل مع بلدان المنطقة (وزارة الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات) توقيع مذكرة تفاهم بين الاتحاد الروسي وتايلند بشأن إنشاء لجنة حكومية دولية لبحث المسائل الأمنية (مجلس الأمن الوطني) المشاركة كعضو في مجموعة إيغمونت لوحدات المخابرات المالية وفريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال (مكتب مكافحة غسل الأموال) تعيين لجنة لتنقيح قانون المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية لسنة 1992 (مكتب

المجال	الهدف	الوضع الراهن والتقدم المحرز في العمل
		المدعي العام)
		النظر في مشروع قانون تسليم المجرمين (مكتب مجلس الدولة)
		تعديل الأحكام الواردة في قانون الأوراق المالية لسنة 1992 والمتعلقة بمساعدة الوكالات الأجنبية (لجنة الأوراق المالية)
		تعزيز التعاون مع البلدان المجاورة على الصعيد الاقتصادي، مثل استراتيجيات إيبيا وادي-تشاو فرايا-ميكونغ للتعاون الاقتصادي والمنطقة الفرعية لحوض الميكونغ وشبكة النمو الاقتصادي IMT- "GT" المشتركة بين إندونيسيا وماليزيا وتايلند. واتخذت تايلند الخطوات التالية: (أ) تعيين مندوبين للتجارة والاستثمار في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار والصين (مقاطعة يوتان) وفيت نام؛ (ب) تنظيم اجتماعات فرعية من أجل تيسير التجارة والاستثمار؛ (ج) دعم إنشاء المجلس التجاري لاستراتيجيات التعاون الاقتصادي؛ (د) تنظيم اجتماع لزيادة حجم المبادلات التجارية بين تايلند وماليزيا (إدارة التجارة الخارجية في وزارة التجارة)
		التعاون مع أجهزة الاستخبارات في البلدان المماثلة في الرأي واتخاذ تدابير فعالة لإقامة علاقات استخباراتية مع بلدان مختلفة لمواجهة مشكلة المهاجرين غير القانونيين، مثل الصين وبلدانا جنوب آسيا (جهاز الاستخبارات الوطني)
		رفع الدخل الفردي فوق مستوى خط الفقر المحدد في 20 000 باهت للفرد في السنة، بواسطة توفير التمويل للقرى والمجتمعات المحلية ومراكز الإصلاح (حيث يتولى طلبة التأهيل المهني إصلاح أليات سكان القرى) ومشروع حل مشكلة الفقر في جميع الأسر المعيشية (إدارة تنمية

المجال	الهدف	الوضع الراهن والتقدم المحرز في العمل
		المجتمعات المحلية بوزارة الداخلية)
		التحضير لإقامة برامج لتدريب الفقراء على المهارات اللازمة لزيادة الدخل (إدارة تنمية المهارات في وزارة العمل)
		إصدار لائحة وزارية لحماية العاملين في المنازل والمزارعين (إدارة حماية العمال وتوفير الرعاية الاجتماعية لهم في وزارة العمل)
		توسيع نطاق نظام الرعاية الاجتماعية ليشمل العاطلين عن العمل (مكتب الأمن الاجتماعي في وزارة العمل)
		تنفيذ تدابير لتوفير المساعدة النفسانية لضحايا الاتجار بالبشر (وزارة التنمية الاجتماعية والأمن البشري)
		تنظيم اجتماع لكبار المسؤولين استعداد لمؤتمر القمة الرابع للمنطقة الفرعية لحوض الميكونغ لمكافحة الاتجار بالبشر، وعقد اجتماعات ثنائية بشأن مذكرة التفاهم بين تايلند-وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (وزارة التنمية الاجتماعية والأمن البشري)
		توقيع معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بين البلدان المتوافقة في الرأي الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، في 16 كانون الثاني/يناير 2006، أثناء اجتماع المدعين العامين، كوالا لمبور، ماليزيا (مكتب المدعي العام)
		التوقيع على اتفاق سيول-ميلبورن لمكافحة الرسائل الإلكترونية الطفيلية (مذكرة تفاهم) مع بلدان المنطقة، وتنظيم اجتماعات لتبادل المعلومات بشأن حالة إعداد تدابير مكافحة تلك الرسائل (وزارة الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات)

المجال	الهدف	الوضع الراهن والتقدم المحرز في العمل
2- منع الجريمة	1-2- استخدام استراتيجيات شاملة وفعالة في مجال منع الجريمة لمعالجة الأسباب الجذرية وعوامل الخطر المتصلة بالجريمة والإيذاء على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي	مشروع بشأن مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب (مكتب لجنة الأوراق المالية) مشروع تدريب خبراء لحماية الفتيات من الاتجار بالبشر، ومشروع لتزويد الفتيات بمعلومات لحمايتهن من التغير (وزارة التنمية الاجتماعية والأمن البشري) وضع استراتيجيات لتعزيز خطة إدارة مدينة بانكوك الكبرى للفترة 2005-2008 وتخفيف الأخطار العامة، من خلال التشديد على الحماية من أخطار الجريمة المحلية وقمعها إرضاءً لمطالب الناس بهذا الشأن (إدارة مدينة بانكوك الكبرى) الترويج عبر الإنترنت للمعلومات المتعلقة بصرامة العقوبات المتخذة في حق الجناة (مكتب المدعي العام) التنسيق مع مصالح الشرطة في دول أخرى من أجل إعطاء الأجهزة ذات الصلة إمكانية الحصول على بيانات لتسهيل عملها السعي إلى إقامة تعاون دولي مع جهات من بينها مثلاً مؤتمر رؤساء الشرطة في البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، بشأن تدابير مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وإرساء تعاون دولي في مجال إنفاذ القانون توقيع مذكرة تفاهم لتوسيع نطاق التعاون بين الشرطة الأسترالية والشرطة الملكية التايلندية من خلال دعم إجراءات التحقق من الهوية وتقديم المساعدة في أعقاب الكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان على السواء إنشاء مركز معني بأنشطة مكافحة الجريمة عبر الوطنية، تتمثل مهمته في تنسيق القضايا الجنائية، مثل مطاردة الهاربين الأجانب في تايلند وإلقاء

المجال	الهدف	الوضع الراهن والتقدم المحرز في العمل
3- الجريمة المنظمة عبر الوطنية	3-1- التسليم بأهمية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فيما يتعلق بسرقة الممتلكات الثقافية والاتجار بها والاتجار غير المشروع بأنواع النباتات والحيوانات البرية المحمية، من خلال مراعاة الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة بالصكوك القانونية الدولية	القبض عليهم (الشرطة الملكية التايلندية) صياغة مشروع قانون المحافظة على الحياة البرية المعدل لقانون المحافظة على الحياة البرية وحمايتها لعام 1992 تنظيم حلقات عمل للهيئات الإدارية المعنية باتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بشأن موضوع الاتجار بالنباتات والحيوانات البرية (وزارة الموارد الطبيعية والبيئة) سنّ قانون حماية التنوع النباتي لسنة 1999 سنّ قانون إجراءات الحجز المفروض على النباتات لسنة 1964 وضع مشروع اللائحة الوزارية لمراقبة تجارة الحيوانات وبقايا الحيوانات (وزارة الزراعة والتعاونيات) تأكيد المشاركة في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحظر استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بطرق غير مشروعة ومنع تلك الأنشطة، مثل: (أ) اتفاقية اليونسكو المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، لعام 1970؛ (ب) اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص المتعلقة بالممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة، لعام 1995؛ (ج) اتفاقية اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه، لعام 2003 (إدارة الفنون الجمالية في وزارة الثقافة) سن سياسات وإعداد خطط عمل وطنية للفترتين 2005-2007 و2008-2010 مع وضع مؤشرات لمنع الاتجار بالنساء والأطفال وإيجاد حلول للقضايا
3-2- استحداث تدابير وآليات عملية لمكافحة جرمي	3-2- استحداث تدابير وآليات عملية لمكافحة جرمي	

المجال	الهدف	الوضع الراهن والتقدم المحرز في العمل
	الاختطاف والاّتجار بالأشخاص	المتعلقة به
		إيجاد أساليب عمل مشتركة بين كمبوديا وتايلند من أجل إعادة تأهيل ضحايا الاتجار بالبشر اجتماعيا
		إعداد مذكرات تفاهم بين تايلند وفيتيت نام بشأن التعاون على مكافحة الاتجار بالنساء والأطفال وتقديم المساعدة لضحايا الاتجار بالبشر
		إنشاء مركز وطني معني بأنشطة مكافحة الاتجار بالبشر، على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات (وزارة التنمية الاجتماعية والأمن البشري)
		منع الاتجار بالبشر والتصدي لمظاهره في سياق أحكام الفقرة 2 من المادة 3 من قانون مكافحة غسل الأموال لسنة 1999، بمصادرة ممتلكات الجناة الضالعين في قضايا الاتجار بالنساء والأطفال وجز تلك الممتلكات. ويبلغ إجمالي قيمة الممتلكات المصادرة زهاء 50.2 مليون باهت في الوقت الراهن (مكتب مكافحة غسل الأموال)
		عقد اجتماعات مع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتبادل المعلومات بشأن قضايا الاتجار بالبشر المنطوية على ملابس خاصة (إدارة التحقيقات الخاصة في وزارة العدل)
		الاضطلاع بأنشطة في مجالات متصلة بالاتجار بالبشر، منها مثلا: (أ) قمع تهريب المهاجرين غير القانونيين وتشغيلهم؛ (ب) قمع الاختلاس المتصل بالعمل في بلدان أجنبية (إدارة العمالة في وزارة العمل)
		وضع سياسات لحماية العمال من خطر الاتجار بالبشر، ولا سيما الفئات المعرّضة لمثل ذلك الخطر مثل النساء والأطفال

المجال	الهدف	الوضع الراهن والتقدم المحرز في العمل
		توفير الحماية للعمال الأجانب في تايلند، بإرغام مشغليهم على معاملتهم بالمساواة مع غيرهم ودون تمييز على أساس نوع الجنس أو الدين أو الجنسية، بغية منح العمال الأجانب حقوقا بموجب قانون حماية العمال لسنة 1998 (إدارة العمالة في وزارة العمل)
		صوغ تشريع لمنع الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال وقمعه والمعاقبة عليه؛ ويقوم مكتب مجلس الدولة حاليا بالنظر في ذلك التشريع (وزارة التنمية الاجتماعية والأمن البشري)
	3-3- توفير القدر الكافي من المساعدة والحماية لضحايا الاختطاف والاتجار بالأشخاص وأسره	إيداع صك الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية لدى الأمين العام للأمم المتحدة في 11 كانون الثاني/يناير 2006
		مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر (4 أشخاص إجمالا) (إدارة التحقيقات الخاصة في وزارة العدل)
4- الجريمة الحاسوبية	4-1- بذل جهود من أجل تعزيز واستكمال التعاون القائم لمنع جرائم التكنولوجيا الراقية والجرائم الحاسوبية والتحقيق فيها والمحاكمة عليها، بوسائل منها إقامة شراكات مع القطاع الخاص	إقامة مشروع لتنظيف الفضاء الإلكتروني بالتعاون مع القطاعين العام والخاص من أجل حظر المواقع غير اللائقة على الشبكة، وتوقيع مذكرة مع مقدمي خدمات الإنترنت تقضي بإغلاق المواقع غير اللائقة على الشبكة
		وضع تدابير خاصة بمستخدمي الهواتف الخلوية تقتضي منهم جميعا أن يسجلوا بطاقات تحديد هوية المستخدم (SIM)، بالتعاون مع القطاع الخاص

المجال	الهدف	الوضع الراهن والتقدم المحرز في العمل
5- حماية الشهود على الجريمة وضحاياها	5-1- التسليم بأهمية إيلاء الحاجة إلى حماية الشهود على الجريمة وأعمال الإرهاب وضحاياهما اهتماما خاصا في الإطارين القانوني والمالي على السواء	(شركات تسويق الهواتف الخليوية) (وزارة الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات) تعزيز معرفة العاملين بجرائم الفضاء الحاسوبي بواسطة دورات تدريبية (مكتب المدعي العام) النظر في مشروع قانون الجريمة الحاسوبية (مكتب مجلس الدولة) قيام الهيئات المعنية بتنفيذ أنشطة لحماية الشهود وإعادة الاعتبار لضحايا الجريمة، بوسائل منها مثلا صرف تعويضات مالية للضحايا التعاون المستمر مع الهيئات المعنية لاتخاذ تدابير عامة من أجل حماية الشهود
6- تعزيز سبل الوصول إلى العدالة، والنظر في توفير المساعدة	6-1- تعزيز سبل الوصول إلى العدالة، والنظر في توفير المساعدة	توقيع مذكرة مع الهيئات المعنية بغية حماية الشهود (إدارة حماية الحقوق والحريات في وزارة العدل) استهلال مشاريع دراسات تشريعية من أجل تعديل قانون الأوراق المالية لسنة 1992 استهلال مشروع دراسة تشريعية بشأن حماية المبلغين (مكتب لجنة الأوراق) توفير المساعدة لضحايا الاتجار بالبشر وحمايتهم وإعادة الاعتبار لهم (وزارة التنمية الاجتماعية والأمن البشري) استهلال برنامج لحماية الشهود في ثلاث حالات خاصة (إدارة التحقيقات الخاصة في وزارة العدل) وضع خطط عمل لحماية حقوق الرعايا التايلنديين سواء داخل البلد أو خارجه وتزويدهم بالمساعدة القانونية، ومن ذلك حماية حقوق المواطنين وحررياتهم ومنافعهم الاجتماعية؛ وتوفير المساعدة

المجال	الهدف	الوضع الراهن والتقدم المحرز في العمل
العدالة	القانونية لمن هم في حاجة إليها وتمكينهم من تأكيد حقوقهم فعليا في نظام العدالة الجنائية	القانونية للمزارعين والفقراء؛ وإنشاء نظام الوطاء في المناطق الريفية وتدريبهم؛ توقيع مذكرة مع أمين المظالم بغية حل المشاكل وتوفير المساعدة القانونية للأشخاص الذين عوملوا معاملة غير منصفة (مكتب المدعي العام)
		تزويد موظفي شتى الهيئات والوكالات بالتدريب على إنفاذ القانون وتطوير قدراتهم في هذا المجال (وزارة الدفاع)
		دعم مشاركة الجمهور في نظام العدالة، مثل مشروع متطوعي مراقبة السلوك، ومشروع الشبكة المجتمعية لإعادة تأهيل الجناة، وتوطيد العدالة في المقاطعات الثلاث الواقعة في أقصى الجنوب، ومشروع نموذجي بشأن قوة الشبكات المجتمعية في مواجهة مشكلة المخدرات (إدارة مراقبة السلوك في وزارة العدل)
		توفير المساعدة القانونية في المكاتب المركزية والإقليمية، بما في ذلك توفير المحامين والتزويد بمعلومات (مجلس المحامين التايلندي)
	2-6- تكييف القانون المحلي لدعم سبل الوصول للعدالة	إنشاء لجنة للنظر في دفع تعويضات وتكاليف التنقل للشهود في القضايا الجنائية بموجب قانون حماية الشهود لعام 2003. وإعلان قرار وزارة الدفاع بشأن تعويض القضاة العسكريين والموظفين الإداريين في المحاكم العسكرية مقابل العمل خارج المواعيد الرسمية (إدارة المشاور العدلي العام في وزارة الدفاع)
7- الاتجار بالمخدرات	7-1- تعزيز التعاون الدولي في مكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة	توفير مساعدة إنمائية لهيئات مركزية معنية بالمخدرات غير المشروعة في بلدان مجاورة، مثل دعم زيارات دراسية لتايلند لمعاينة أعمال قمع المخدرات
		التعاون مع الهيئات المعنية في مجال المعلومات

المجال	الهدف	الوضع الراهن والتقدم المحرز في العمل
		المتعلقة بقمع الاتجار الدولي بالمخدرات وتنفيذ إجراءاته
		عقد اجتماعات دولية على الصعيدين الثنائي والثلاثي للتعاون في مجال قمع المخدرات (مكتب هيئة مراقبة المخدرات)
		إقامة لجان مختصة بالرعاية الاجتماعية في المكاتب، وتنفيذ مشروع المصانع البيضاء ومشروع المصانع المدرسية ومشروع دعم المصنع الصحي والعامل الصحي ومشروع تبوأ مكانة الصدارة، ونحو ذلك (وزارة العمل)
		تلقي أجهزة من سفارة الولايات المتحدة واستقبال موظف منها في إطار إجراء تحريات عن الجناة وشركائهم في الجريمة وإلقاء القبض عليهم
		تلقي ميزانية من مكتب هيئة مراقبة المخدرات لتعيين موظفين لرصد أنشطة إعادة تأهيل المدمنين (مكتب المدعي العام)
8- مكافحة الإرهاب	1-8- مساعدة الدول في جهودها الرامية إلى التصديق على صكوك الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وتنفيذها، من خلال توفير المساعدة التقنية بناء على الطلب	لم ترد تقارير من أي هيئة
	2-8- مناقشة الدول الأعضاء أن تنظر في توقيع الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، في 14 أيلول/سبتمبر 2005 (مكتب المدعي العام)	توقيع الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، في 14 أيلول/سبتمبر 2005 (مكتب المدعي العام)
		مناقشة الدول الأعضاء أن تنظر في توقيع الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي والتصديق عليها

المجال	الهدف	الوضع الراهن والتقدم المحرز في العمل
		اجتماعات للجان للنظر في التنسيق حول اتفاقية بشأن الإرهاب الدولي أثناء مؤتمر القمة العالمي المعقود في عام 2005 في إطار دورة الجمعية العامة في نيويورك؛ وإضافة إلى ذلك دعت اجتماعات اللجان مكتب تسخير الأنشطة النووية من أجل تحقيق السلام ليتولى رئاسة الفريق العامل المنشأ لمراجعة قانون تايلند في ضوء الاتفاقية السالفة الذكر قبل التصديق عليها (وزارة الشؤون الخارجية)
9- مكافحة الفساد	1-9- تعزيز روح النزاهة والمساءلة في كلا القطاعين العام والخاص	تعديل قانون الأوراق المالية لسنة 1992 لدعم تقديم العطاءات (مكتب لجنة الأوراق المالية)
		إقامة موقع على الشبكة لإطلاع الجمهور على المناقشات القانونية (www.lawamendment.go.th) يجري حالياً صوغ لائحة قانونية بشأن توفير الخدمات الحاسوبية لحل المشاكل المتعلقة بالإنترنت وتنظيم "مقاهي الإنترنت" (وزارة الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات)
		تتعاون جميع الهيئات في مكافحة الفساد بإنشاء مراكز بيروقراطية خالية من الفساد وضع تدابير للنهوض بالأخلاقيات والآداب دعم الموظفين المدنيين من أجل تيسير إقامة العدل بين الناس (وزارة الداخلية، ووزارة العمل، وإدارة مدينة بانكوك الكبرى، ومكتب لجنة الخدمة المدنية)
		امتنال مكتب اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد ومكتب لجنة تنمية القطاع العام لمرسوم الحكم الرشيد لسنة 2003 باستخدام مؤشرات؛ وتعاون مكتب اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد مع الهيئات ذات الصلة في تبادل بيانات بشأن الفساد (مكتب اللجنة الوطنية)

المجال	الهدف	الوضع الراهن والتقدم المحرز في العمل
		لمكافحة الفساد)
	2-9- الإدارة السليمة للشؤون العمومية والممتلكات العمومية وسيادة القانون أساسيان لمنع الفساد ومكافحته	تعيين مندوبين في اللجنة الفرعية وأمين اللجنة الوطنية لإدارة الشركات ودعم مشروع للتدريب في مجال تعزيز معارف مديري الشركات ومهاراتهم باستخدام قواعد الإدارة الرشيدة (مكتب لجنة الأوراق المالية)
		مكتب اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد له سلطة عرض تدابير على مجلس الوزراء، بموجب أحكام الدستور والفقرة (8) من المادة 19 من القانون الأساسي بشأن مكافحة الفساد لعام 1999. وقد أصبحت جميع التدابير جاهزة الآن؛ إلا أنه يجري حالياً اختيار لجنة جديدة. وسيجري بعد ذلك تقديم كل التدابير إلى مجلس الوزراء لكي ينظر فيها (مكتب اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد)
		دعم تدريب موظفي الخدمة المدنية والمسؤولين الحكوميين من أجل تطوير قدراتهم على الامتثال لمبادئ الإدارة الرشيدة، بما في ذلك نشر البحوث (مكتب لجنة الخدمة المدنية)
	3-9- وضع تدابير لاسترداد الموجودات المكتسبة من طريق الفساد	عين قرار صدر عن مجلس الوزراء في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2003 وزارة العدل ومكتب المدعي العام ليكونان الجهتين الرئيسيتين المعنيتين بالنظر في الالتزامات المترتبة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003
		علاوة على ذلك، أناط القرار المذكور لجنة منشأة بموجب اتفاقية مكافحة الفساد بمهمة تعديل القانون الحالي أو صوغ قوانين جديدة (مكتب الأمين العام الدائم للعدالة في وزارة العدل)
		تعيين مندوبين للمشاركة في لجنة للنظر في الالتزامات المترتبة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتعديل قانون الأوراق المالية من

المجال	الهدف	الوضع الراهن والتقدم المحرز في العمل
		أجل الامتثال لأحكام الاتفاقية (مكتب لجنة الأوراق المالية)
		توقيع مذكرة بين مكتب مكافحة غسل الأموال ومكتب اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد (مكتب مكافحة غسل الأموال)
		التنسيق بشأن النظر في الالتزامات الناشئة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتشديد على الحاجة إلى اتخاذ تدابير لتيسير استرداد الموجودات بموجب أحكام الدستور والقانون الأساسي بشأن مكافحة الفساد لسنة 1999 (مكتب المدعي العام)
		مشاركة مكتب اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد في اجتماع عقده مصرف التنمية الآسيوي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في آذار/مارس 2006، وفي دورة تدريبية نُظمت في كوالالمبور، وفي حلقة دراسية جرت في شنغهاي، الصين، حول موضوع استرداد الموجودات المكتسبة من طريق الفساد
		مشاركة البلدان الأوروبية في إعداد تدابير لمنع الفساد وقمعه، ويشمل ذلك عقد اجتماع مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال وفريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال، في أيار/مايو 2006 في باريس، (مكتب اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد)
10-الجرائم الاقتصادية والمالية بما فيها غسل الأموال	10-1- تدعيم السياسات والتدابير والمؤسسات اللازمة للإجراءات الوطنية والتعاون الدولي	تعيين فريق عامل للنظر في إقامة المؤسسات المالية اللازمة لمنع غسل الأموال وقمعه، بما في ذلك تمويل الإرهاب
		توقيع مذكرة مع إدارة التحقيقات الخاصة في وزارة العدل للتعاون على منع الجريمة الخاصة وقمعه

المجال	الهدف	الوضع الراهن والتقدم المحرز في العمل
		تعديل قانون الأوراق المالية لسنة 1992 (مكتب لجنة الأوراق المالية)
		توقيع مذكرة مع أجهزة إنفاذ القانون، مثل مكتب اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد، وتوقيع مذكرة تفاهم بشأن تبادل بيانات عن المعاملات المالية. ويشمل هذا التعاون 26 بلدا في الوقت الراهن
		إنشاء فريق للتنفيذ وفريق عامل ثلاثي الأطراف لحجز السلع المخالفة لقانون الملكية الفكرية؛ والتعاون، إضافة إلى ذلك، مع الشرطة من أجل القبض على المخالفين في قضايا الملكية الفكرية (وزارة التجارة)
		مواصلة البحوث بشأن "وضع تدابير بديلة لملاحقة الضالعين في صفقات غير مشروعة في البورصة، من بينها الفساد والاختلاس من جانب مديري الشركات، على النحو المنصوص عليه في قانون الأوراق المالية لسنة 1992"
		الملاحقة في القضايا الاقتصادية التي يكون فيها بنك تايلند أو لجنة البورصة الطرف المدعي، وتنفيذ تدابير لتسليم الجناة من الخارج لمقاضاتهم في المحاكم التايلندية (مكتب المدعي العام)
		محافظ بنك تايلند هو رئيس اللجنة الفرعية المعنية بالتهوض بمبادئ إدارة الشركات في المصارف التجارية والمؤسسات المالية وشركات التأمين، وفقا لقرار لجنة إدارة الشركات، الصادر في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2003، مع الموافقة على انضمام تايلند إلى مبادرة إعداد التقارير عن مراعاة المعايير والمدونات، وإنشطة اللجنة الفرعية المعنية بمسؤولية الجزء التي يتصل باختصاصها من تقرير تايلند، مثل نشر البيانات، والشفافية المالية، إلى آخره.
		توقيع بنك تايلند على مذكرة للتعاون مع إدارة التحقيقات الخاصة في وزارة العدل من أجل منع

المجال	الهدف	الوضع الراهن والتقدم المحرز في العمل
		الجرائم الخاصة وقمعها، 29 تموز/يوليه 2005 (بنك تايلند)
	10-2- السعي إلى تحسين التعاون الدولي، بوسائل منها المساعدة التقنية، من أجل مكافحة الاحتيال في الوثائق والهوية، وخصوصا التديليس في وثائق السفر، من خلال تحسين التدابير الأمنية وتشجيع اعتماد تشريعات وطنية مناسبة	استحداث جوازات سفر إلكترونية قادرة على حفظ البيانات الإحيائية من أجل الحماية الفعالة من تزوير الوثائق والتحقق من الهوية بسرعة ودقة (وزارة الشؤون الخارجية) عقد لقاءات مع مندوبين من مختلف السفارات حول موضوع استخدام جوازات السفر المزورة في المعاملات المالية، من أجل الشروع في عقد دورات تدريبية بشأن مراقبة جوازات السفر في المصارف التجارية
		قيام مكتب الشؤون القانونية بتقديم مشروع تعديل القانون الجنائي ضمن خطة تحسين القانون لسنة 2005. وقد وافق مجلس الوزراء من حيث المبدأ على ذلك المشروع في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2005. وبعد ذلك عقد مكتب الفريق 11 التابع للجنة مكتب مجلس الدولة اجتماعات مع مندوبين من القطاع الحكومي والأمانة، لتقديم المشروع (الذي وافق عليه مكتب هيئة مجلس الدولة) إلى الأمين العام للنظر فيه، مع إرسال المشروع إلى هيئات أخرى للتصديق عليه (مكتب الشؤون القانونية في وزارة العدل)

المجال	الهدف	الوضع الراهن والتقدم المحرز في العمل
11- استعراض مدى كفاية المعايير والقواعد فيما يتعلق بإدارة السجون ومعاملة السجناء	11-1- صوغ تدابير ومبادئ توجيهية واعتمادها، حسب الاقتضاء ووفقا للتشريع الوطني، لضمان معالجة المشاكل الخاصة بالأيدز وفيروسه معالجة وافية في تلك المرافق	وضع تدابير لحماية الأطفال والأحداث من الأيدز وحل المشاكل المتعلقة به، مثل ترويج المعلومات بشأن خطر الإصابة بالمرض من خلال الاتصال الجنسي؛ والوقاية من الأيدز بتنظيم أنشطة يشارك فيها الأطفال والأحداث؛ وتنفيذ تدابير دولية لرعاية الأطفال والشباب في مراكز الأحداث؛ وعقد اجتماع بشأن خطة العمل، ونحو ذلك
		إنشاء فريق عامل مشترك لصوغ خطة وطنية متكاملة للفترة 2007-2011 للحماية من الأيدز وحل المشاكل المتعلقة به
		إعداد دراسات حول الحماية من الأيدز تنكب على بحث السمات المميزة لمدمني المخدرات في السجون والمعتقلات، وإجراء تقديرات للوضع فيما يخص فيروس الأيدز (دراسة نوعية) في 4 سجون، ونشر المعلومات في أوساط السجناء من خلال التدريب (إدارة الإصلاحات في وزارة العدل)
12- العدالة التصالحية	12-1- المضي في تطوير سياسات العدالة التصالحية وإجراءاتها وبرامجها	تنفيذ مشاريع خاصة بدراسات تشريعية بغية تعديل التفاصيل المتعلقة بالجزاءات المدنية الواردة في قانون الأوراق المالية لسنة 1992 (مكتب لجنة الأوراق المالية)
		تدريب الموظفين المسؤولين عن برامج العدالة التصالحية في غضون السنة المالية 2006 من أجل دعم أنشطة العدالة التصالحية التي يقوم بها مكتب مراقبة السلوك (إدارة مراقبة السلوك في وزارة العدل)
		التعاون مع الهيئات ذات الصلة فيما يتعلق بضحايا الاتجار بالبشر (وزارة التنمية الاجتماعية والأمن)

المجال	الهدف	الوضع الراهن والتقدم المحرز في العمل
		البشري
	12-2- استخدام بدائل للملاحقة القضائية، مما يتيح تفادي آثار السجن السلبية المحتملة ويساعد على خفض عدد القضايا المعروضة على المحاكم الجنائية	عرض مشروع قانون تأجيل إجراءات المقاضاة، وهو حالياً قيد نظر مكتب مجلس الدولة، ومواصلة رصد العدالة التصالحية مثل استخدام المادة 63 من قانون إنشاء محكمة الأحداث والأسرة وإجراءات محكمة الأحداث والأسرة، لإتاحة فرص للأطفال والأحداث لإعادة إدماجهم في صلب المجتمع (مكتب المدعي العام)
13- قضاء الأحداث	13-1- النظر في السبل التي تكفل ارتقاء الخدمات المقدمة للأطفال من ضحايا الجريمة والأطفال الذين يواجهون مشاكل قانونية، إلى مستوى المعايير المقبولة	معاملة الجناة الأحداث وفقاً لمعايير الأمم المتحدة ولأربعة مؤشرات وضعتها إدارة مراقبة الأحداث وحمائيتهم، وهي: (أ) الغذاء والإيواء؛ (ب) التعليم؛ (ج) الإدارة البيئية؛ (د) نقل الأطفال والأحداث. وتعمل إدارة مراقبة الأحداث وحمائيتهم باستمرار من أجل النهوض بكل واحد من هذه الجوانب. وستنشئ الأجهزة التابعة لإدارة مراقبة الأحداث وحمائيتهم لجنة لرصد معاملة الأطفال والأحداث، تتألف من أشخاص من خارج الإدارة وممثلي منظمات لا تسعى إلى تحقيق الربح لرصد الأطفال وإسداء المشورة بشأن سبل الامتثال للمعايير المقبولة (إدارة مراقبة الأحداث وحمائيتهم في وزارة العدل)
14- الخلاصة	14-1- منع استفحال الجريمة في المناطق الحضرية	توفير المساعدة للأطفال والأحداث دون تمييز من أجل إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في نسيج المجتمع (إدارة مراقبة السلوك في وزارة العدل)
		خلال الفترة من آب/أغسطس 2005 إلى حزيران/يونيه 2006 عملت إدارة مراقبة السلوك مع القطاع الاجتماعي والمجتمع المحلي وهيئات من خارج القطاع الحكومي، على النحو التالي: (أ) إعادة تأهيل متعاطي المخدرات من خلال معالجتهم؛ (ب) تنظيم حملات مع هيئات أخرى في القطاع

المجال	الهدف	الوضع الراهن والتقدم المحرز في العمل
	2-14- تحسين التعاون الدولي	العام من أجل تقليل حوادث الطريق ومنع القيادة في حالة سُكر، وبالأخص في احتفالات رأس السنة ومهرجان سونغكران؛ (ج) مشروع متطوعي مراقبة السلوك، الذي يضم 10 181 من المتطوعين في الوقت الراهن؛ (د) مشروع الشبكة الاجتماعية لإعادة تأهيل الجناة (49 موقعا حتى عام 2005)؛ (هـ) تعزيز العدالة في 3 مقاطعات في الجزء الجنوبي من تايلند؛ (و) استحداث شبكة العدالة لحل مشكلة المخدرات في إطار مفهوم العدالة المجتمعية؛ (ز) مشروع إقامة مراكز لإعادة التأهيل (5 مواقع)؛ (ح) حملات لمكافحة انتشار المستنشقات في جميع القطاعات (إدارة مراقبة السلوك في وزارة العدل)
	3-14- بناء قدرات أجهزة إنفاذ القانون والسلطة القضائية	المضي في التدابير الرامية إلى تحسين التعاون الدولي، مثل المساعدة في تسليم المجرمين توقيع معاهدة تبادل المساعدة القانونية في القضايا الجنائية بين البلدان المتوافقة في رأي الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (مكتب المدعي العام) مشروع الوقاية من غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقمعهما
	4-14- تشجيع مشاركة السلطات المحلية والمجتمع المحلي	مذكرة بشأن التعاون في منع الجرائم الخاصة وقمعها (إدارة التحقيقات الخاصة في وزارة العدل ومكتب لجنة الأوراق المالية) تدريب من أجل بناء قدرات المحامين (وزارة العمل) اتخاذ إجراءات للوقاية من الاتجار بالبشر وحل مشاكله في 5 مقاطعات في مناطق تاك وكنشانابوري وبياو وموكداهان ورانونغ الواقعة على الحدود (وزارة تنمية المجتمع والأمن البشري) إنشاء لجان في المقاطعات الست والسبعين جميعها

المجال	الهدف	الوضع الراهن والتقدم المحرز في العمل
		تعيين موظفين محليين كمفتشين معنيين بشؤون العمال (وزارة العمل)
		التعاون مع "مؤسسة من أجل تايلند نظيفة وشفافة" فيما يتعلق بالحملات والدعاية (مكتب لجنة الخدمة المدنية)